آليات إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورة (تونس إنموذجاً)

الباحث حيدر جواد محمد أ.م.د. منى جلال عواد

ملخص :

إن إدارة المرحلة الانتقالية تحكمها عدة عوامل أساسية، يتمثل أهمها في الفكر أو التصور الذي تقوم عليه إدارتها والأهداف المراد تحقيقها والبرنامج الزمني المحدد لها وكذلك التركيبات السياسية والاجتماعية وسياسة التعامل مع رموز النظام السابق والتحديات الاقتصادية والموروث الثقافي للمجتمع، فضلاً عن حجم العنف الذي تشهده الدولة على اثر هذا التغيير، ولقد اتجهت (تونس) منذ الوهلة الاولى لعملية التغيير السياسي وهروب (زين العابدين بن علي) الى العمل وفق الاطر الدستورية والقانونية، وعلى الرغم من التحديات الكثيرة التي واجهتها تونس في تلك المرحلة وفي مجالات عدة، إلا انها نجحت في تشكيل عدد من المؤسسات لغرض ادارة المرحلة الانتقالية والتهيئة لانتخاب مجلس وطني تاسيسي يعمل على الاعداد لدستور جديد للبلاد.

كلمات مفتاحية : المرحلة الانتقالية، تونس، التركيبات السياسية.

Mechanisms of Managing the Transitional Phase After the Revolution (Tunisia as a Model)

Haider Jawad Mohammed
Mona Jalal Awwad

ABSTRACT:

The management of the transitional phase is governed by several basic factors, the most important of which is the thought or perception on which its management is based, the goals to be achieved and the time

schedule specified for them, as well as the political and social structures and the policy of dealing with the symbols of the former regime, the economic challenges and the cultural heritage of society. In addition to the extent of violence that the state is witnessing against the effect of this change, and (Tunisia) from the first moment of the process of political change and the escape of (Zine El Abidine Ben Ali) to work in accordance with the constitutional and legal frameworks, despite the many challenges that Tunisia faced at that stage and in many areas, but it succeeded in forming a number of institutions for the purpose of managing the transitional phase and preparing for the election of a national constituent assembly that works on preparing and preparing a new constitution for the country.

KEYWORDS: the transitional period, Tunisia, political structures.

المقدمة

إن المرحلة الانتقالية في الدول العربية التي شهدت عملية التغيير السياسي، ومن ثم صراعات سياسية ضخمة منذ عام (2011) م، تعد من المراحل المهمة في تاريخها، بعد تخلي قيادات النظم السياسي السابقة عن السلطة، ومن ثم اتخذت الأمور بعدها مسارات مختلفة، بل ومتناقضة أحياناً حيث اتجهت بعضها للاستقرار بينما استمرت حالة الاضطراب في بعضها الآخر وواجهت مخاطر وتحديات كبيرة، منها تحدي تكوين مؤسسات سياسية لديها القدرة على إدارة المرحلة الانتقالية، والتاسيس لانظمة سياسية قائمة على اسس دستورية وقانونية تعمل على تحقيق اهداف ومطالب الجماهير بانشاء نظام سياسي ديمقراطي تعددي، وخصوصا انها جاءت قطعًا جذريًا مع نظام قديم يفتقد لمعايير الحرية والديمقراطية، تغلب عليه صفة الشمولية، لتحل محله حركات وقوى سياسية تدعو للإصلاح السياسي، وقامت هذه التحديات والمخاطر أساسًا على نوع من التصدع الذي برز من خلال اختلاف الرؤى والاتجاهات الفكرية

والسياسية، خصوصا بين الإسلاميين والعلمانيين، وقد اختلفت اليات ادارة المرحلة الانتقالية من دولة الى اخرى وبالتالي اختلف المسار ومن ثم النتائج ، وما يسعى إليه هذا البحث هو معالجة قضية إدارة المرحلة الانتقالية في (تونس) والاليات التي تم اتباعها بعد عملية التغيير السياسي ولذلك سوف نناقش طبيعة المرحلة الانتقالية ومكوناتها، والعوامل الحاكمة لطبيعة تركيب المرحلة الانتقالية، ثم أبرز التحديات التي واجهتها وما آلت اليه من نتائج.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في الاجابة على التساؤل الاتي: هل استطاعت تونس خلال المرحلة الانتقالية من التأسيس لنظام ديمقراطي ومؤسساتي قادر على تحقيق مطالب الجماهير وانشاء نظام سياسي قائم على اسس شرعية ؟

فرضية البحث: ان المرحلة الانتقالية في تونس هي المرحلة المركزية لتحديد نتائج الثورة، وبالتالي نستطيع أن نتنبأ بالنتائج الإيجابية أو السلبية للثورة من خلال هذه المرحلة والاليات التي يتم اتباعها في سبيل تحقيق نظام ديمقراطي.

مناهج البحث: اقتضى إثبات فرضية البحث الاعتماد على المنهج التاريخي الذي اعتُمِدَ لدراسة المراحل التي مرت بها عملية بناء الدولة والنظام السياسي من خلال المرحلة الانتقالية، والمنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الاليات التي تم اتباعها في ادارة هذه المرحلة وبيان مدى نجاحها في تحقيق الاهداف المرجوة منها.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى اربعة محاور فضلا عن مقدمة وخاتمة وتضمن المحور الاول مفهوم المرحلة الانتقالية، في حين تناول المحور الثاني التطورات السياسية في تونس بعد عام (2011) م، وبحث المحور الثالث مرحلة التأسيس واليات النشوء، بينما تناول المحور الرابع نتائج التغيير السياسي .

المحور الاول / مفهوم المرحلة الانتقالية

يأخذ مفهوم المرحلة الانتقالية في علم السياسة شكلين الأول هو الشكل الاعتيادي المتعلق بالمراحل الانتقالية في صورة انتخابات وتحول سياسي، والشكل الثاني فيما بعد الثورات ولكننا في العلوم السياسية كنا قد هجرنا مفهوم الثورة فترة طويلة من الزمن،

فالمرحلة الانتقالية وضع مؤقت يأتي بعد وضع غير مرغوب فيه، استمر فترة من الزمن طويلة نسبيا، يرجى تغييره في سياق استشراف عمليات تغيير وتحول[1]، وان للمرحلة الانتقالية خصائص وجوانب عديدة اهمها[2] :

1. الجانب الزمني: وهو يتضمن فترة زمنية محدودة ومحددة يجب أن لا يسمح فيها بالفراغ .
2. الوضع الذي دام وسقط بعضه: وهو يتسم بحالة غير مرغوبة، إلا أنها مع دوامها تتمتع بقدر من رسوخ «الأمر الواقع»، الذي يجب عدم القفز عليه كما يجب عدم الاستسلام له، ولكن يجب اعتباره بما يشير إليها من معطيات يجب التعامل معها .
3. عملية التحول والمخاض الآمن للولادة: إن عملية التحول أشبه بالعملية الجراحية الدقيقة التي تحتاج إلى مهارة عالية في إدارة التحول بأدنى الأضرار والخسائر وبأعلى المنافع والمصالح، تأمين عملية التحول من المسائل التي يجب التفكير بها.
4. الاستشراف وعملية البناء البديل للانتقال من حال الأمر الواقع إلى وضع التحول المقصود والمنشود.

وتعد المرحلة الانتقالية دعامة الانتقال الديمقراطي، كونها مرحلة حساسة وتتسم بحالة من الشك والترقب وعدم اليقين إذ يتواجد آنذاك خليط غير متجانس من المؤسسات والأفراد والجماعات التي ترتبط بالنظام القديم وأخرى ترتبط بالنمط الجديد من مؤسسات وجماعات تسعى لتطبيق الديمقراطية، وهؤلاء يتقاسمون وتبرز ثنائية الصراع والوفاق بين الأطراف وبالتالي قد يرتفع سقف المطالب للديمقراطيين وتتسع حركة الاحتجاجات من المواطنين الذين ينتظرون اصلاحات وسياسات تخدم مطالبهم وتتزايد الرغبة والمطالبة بالديمقراطية الحقة في الدولة من طريق ما، مثلا إصلاح الانتخابات، الأحزاب أو المؤسسات الحيوية في النظام وضمان المحاسبة والمساءلة لشخصيات النظام السابق المتهمة بقضايا الفساد، في حين انه قد لا يستسلم فلول النظام السابق للأمر ويسعون لاستعادة السيطرة والتسلط، مما يفرض تكلفة عالية على المجتمع قد تدخله في دوامة حرب أهلية أو الانقلاب على الشرعية الانتخابية

(1) سيف عبدالفتاح ،المرحلة الانتقالية قراءة في المشهد المصري،دار البشير للثقافة والعلوم ،مصر، ط1، 2014،ص 17.

(2) سيف عبدالفتاح ،المرحلة الانتقالية قراءة في المشهد المصري،مصدر سبق ذكره ص ص 21-22.

والعودة لنقطة الصفر [3] .

و ان المرحلة الانتقالية، ليست قدراً ثابتاً في كل الثورات ، وليس لازما أن تمر كل الثورات بهذه المرحلة، ولكن حينما تتعثر الثورة ولا تحقق النجاحات المرضية وتواجه صدامات كثيرة، يضطر المراقبون أو الأكاديميون أو المحللون أن يحددوا «مرحلة انتقالية»، لكن لو أن الثورة نجحت في البداية نجاحاً باهراً فلا حاجة لهذه المرحلة، وكون المرحلة انتقالية يعني أن على مستقبلها علامات استفهام كثيرة (النجاح أو الفشل أو النجاح الجزئي)، لذلك تتسم المرحلة الانتقالية بالشك والحذر من جهة والتفاؤل والحماس الشديدين من جهة أخرى، فهذه السمات تلازم المرحلة الانتقالية [4].

المرحلة الانتقالية، ليست قدراً ثابتاً في كل الثورات ، وليس لازما أن تمر كل الثورات بهذه المرحلة

المحور الثاني /التطورات السياسية في تونس بعد عام (2011) م

شهدت تونس مطلع عام (2011) تحولاً مفاجئاً على مستوى نظامها السياسي، تجسد في انهيار النظام السياسي في مشهد اقرب ما يكون للخيال تمثل بقرار الرئيس (زين العابدين بن علي) يوم (14/1/ 2011) الفرار هو وعائلته إلى السعودية، تحت ضغط انتفاضة شعبية غير مسبوقة، كان التحول بمثابة (ثورة) فاجئت الرئيس التونسي والعالم كله، وكرد فعل عفوي على رفض الفساد السياسي والمالي الذي تفشى في محيط عائلة الرئيس (زين العابدين بن علي) وأقربائه والاستبداد الذي يكاد يؤدي إلى موت السياسة، انطلقت شرارة الانتفاضة الشعبية في تونس على أثر أقدام المواطن التونسي (محمد البو عزيزي) في يوم (17 /12/ 2010) م، على احراق نفسه رفضا للظلم والاهانة التي تعرض لها وتعاظم الاحساس بالظلم الاجتماعي الناجم عن حالة الفساد التي عرفتها تونس، شكلت الانتفاضة مفاجئة للنظام والأحزاب السياسية بما فيها المعارضة، بل مفاجئة للعالم اجمع، وكانت بحق انتفاضة شعبية عفوية لا قائد لها ولا مسؤول عنها، لم يطلقها السياسيون، ولا المثقفون والشعراء، ولم يظهر شخص من صفوف الشعب أو المعارضة يمكن أن تلتف حوله الجماهير ويعبر عنها ، فضلاً عن أنه لم يكن للانتفاضة في

(3)عائشة سالمي، دور النخبة السياسية في ادارة المرحلة الانتقالية (دول مابعد الحراك العربي)،مجلة كلية الاداب والعلوم الاجتماعية ، المجلد18، العدد1، 2021،ص 195.

(4) د . خالد عبيدات،في مجموعة باحثين،ادارة المرحلة الانتقالية مابعد الثورات العربية ،مركز دراسات الشرق الاوسط،عمان ،ط1، 2012 ،ص17.

البداية توجه سياسي واضح كما ان الجهد الشبابي للأجيال الجديدة كان واضحا، والتي تمكنت من تجاوز الخطاب السياسي لأحزاب المعارضة وقفزت بالانتفاضة التونسية إلى مرحلة متقدمة أنضجت الثورة، فتحول تطبيق فيس بوك إلى ما يشبه وكالة أنباء تتابع العاجل من الأخبار، ومع استمرار التظاهرات تبلورت مطالب الجماهير من مطالب اقتصادية إلى المطالبة بتغيير سياسي جذري لم يتوقف عند الإطاحة بشخص بل بتغيير النظام برمته، وقد جسد الجيش التونسي واجبه ودوره الوطني في حماية الوطن لا المحافظة على النظام، إذ وقف بوجه العصابات التي حاولت نشر الفوضى، كما رفض تنفيذ الأوامر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين في الشوارع ، ويبدو أن قائد الجيش الجنرال (رشيد بن عمار) هو من أبلغ (زين العابدين بن علي) بأن لحظة المغادرة قد حانت وهو الذي قطع تذكرة السفر للخارج للرئيس دون عودة [5].

خلال الأيام الأولى للثورة التونسية استعادت المسألة الدستورية كامل رحمها الشعبي ودخلت إلى مركز اهتمام فئات عريضة من الجماهير، ولقد أثيرت مسألة الدستور عشية يوم (14) كانون الثاني (2011)م، تجرد مغادرة طائرة الرئيس لأجواء تونس، وقد دخلت البلاد مباشرة فيما يمكن اعتباره سعيا لانتقال السلطة من طريق المؤسسات الدستورية، وتـم تنظيم انتقال السلطة بعد مغادرة رئيس الجمهورية لأرض الوطن يوم (14) كانون الثاني (2011)م، من طريق الآليات الدستورية بناء على وصف المشهد السياسي بتونس بأنه حالة شغور في منصب رئيس الجمهورية، إذ ظهر عشية يوم (14) كانون الثاني (2011)م، الوزير الأول (محمد الغنوشي) برفقة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين ليعلن عن توليه رئاسة الجمهورية وفقا لأحكام الفصل (56) من الدستور، والمعلوم أن تطبيق الفصل المذكور يفترض وجود أمر بالتفويض وإعلام رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين،غير أن المسألة الملحة التي أثارت جدلا تعلقت بتحديد معنى التعذر المؤقت عن تعذر

خلال الأيام الأولى للثورة التونسية استعادت المسألة الدستورية كامل رحمها الشعبي ودخلت إلى مركز اهتمام فئات عريضة من الجماهير

(5) محمود صالح الكروي، سمر رحيم الخزاعي، تونس انتفاضة التغيير ومعضلات النظام السياسي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ط1، 2013، ص ص 12-13.

ممارسة خطة رئاسة الدولة وما إذا كانت مغادرة رئيس الجمهورية لأرض الوطن مؤقتا يتطلب تفويض سلطاته إلى الوزير الأول من عدمه، ويعد «منعم برهومي» أن أسباب الارتباك الحاصل حول مآل السلطة في تونس عشية يوم (14) كانون الثاني، هو تشكيك البعض في صحة وجود أمر التفويض الى أن حسم المجلس الدستوري المسالة حين صرح بأنه وبناء على الرسالة الموجهة اليه من طرف الوزير الأول بتاريخ (15) كانون الثاني (2011)م ، اتضح ان الرئيس (زين العابدين بن علي) غادر(تونس) دون أن يفوض سلطاته الى الوزير الأول وفقا لأحكام الفصل(56) من الدستور، ولذلك سرعان ما تم المرور إلى الفصل (57) من الدستور، وهو ما تم إقراره من طرف المجلس الدستوري عند عرضه عليه لإبداء الرأي حيث اتضح ان الرئيس زين العابدين بن علي غادر البلاد التونسية دون أن يفوض سلطاته إلى الوزير الأول وفقا لأحكام الفصل(16) من الدستور، وحيث لم يقدم استقالته من مهامه على رأس الدولة، وحيث أن غياب رئيس الجمهورية بهذه الصورة يحول دون القيام بما تقتضيه موجبات مهامه ، وهو ما يمثل حالة عجز تام عن ممارسة وظائفه على معنى الفصل (57) من الدستور، مثل اللجوء إلى معاينة الشغور النهائي لمنصب رئاسة الجمهورية نصف حل دستوري طالما انه يمكن الطبقة السياسية من التخلص من عبء سياسي ثقيل ممثلا في الرئيس الغائب ويبقى في الآن نفسه على باقي هيكلة النظام السياسي القائم ويفعله وظيفيا ويجدد شرعيته ويمكن الطبقة السياسية من الحيز الزمني لالتقاط الأنفاس [6].

و على اثر ذلك أعلن السبت يوم (١٥) كانون الثاني(٢٠١١)م، عن تولي منصب رئيس الجمهورية مؤقتا رئيس مجلس النواب (محمد فؤاد المبزع)، إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال مدة من خمسة وأربعين يوما إلى ستين يوما بحسب ما نص عليه دستور عام (١٩٥٩) م، وفي ضوء ذلك، فقد قضت المحكمة الدستورية التونسية وهي أعلى سلطة قضائية للبت في القضايا الدستورية، على أن يكون رئيس البرلمان «محمد فؤاد المبزع» الرئيس المؤقت للبلاد، وأدى اليمين الدستوري في يوم (15 كانون الثاني ٢٠١١) م[7].

(6) مسعود الرمضاني ،الدستور التونسي وصعوبة التطبيق،في مجموعة مؤلفين،تونس الانتقال الديمقراطي العسير،مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،القاهرة،2017،ص ص 26-27.

(7) اسامة احمد العادلي، مآلات الثورة التونسية من اسقاط بن علي الى انتخاب السبسي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد(2) ، المجلد (52)، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الإسماعيلية، مصر ، 2015، ص 383.

وقد تم اختيار (فؤاد المبزع) كرئيس مؤقت للجمهورية والذي كلف (محمد الغنوشي) بتشكيل الحكومة المؤقتة لتسيير شؤون البلاد الى حين قيام انتخابات تقوم على اساس التعددية السياسية، فتمت تشكيل حكومة الغنوشي الأولى من(17 الى 27) كانون الثاني (2011) م، والتي ضمت (22) وزيرا وكاتب دولة، فكانت ثماني حقائب وزارية لاعضاء حزب (التجمع الدستوري) وست حقائب وزارية من الحكومة السابقة، منها الداخلية والدفاع، وعلى اثر ذلك حدث اعتصام في ساحة الحكومة المعروفة بأسم ساحة القصبة، واتخذ (محمد الغنوشي) قرارا يلزم فيه اعضاء حكومته بتقديم استقالتهم من الحزب الدستوري مقابل بقاءه في الحكومة وتأكيده اعتزال العمل السياسي بمجرد اجراء الانتخابات، وعلى الرغم من الاقدام على هذه الخطوة[8]،الا ان تلك المرحلة شهدت حراكا شعبيا رافضا له وقد تعرضت هذه الحكومة الى انتقادات ومهاجمات حادة ورفض شعبي كبير، كانت نتيجته ان اطاح الشعب بهذه الحكومة [9]، حيث ان (محمد الغنوشي) على اثر ذلك قدم استقالته وعين الرئيس المؤقت(فؤاد المبزع) (الباجة قائد السبسي) [*] وزيراً اول في يوم (27 شباط 2011)م، والذي كان اكثر قبولا بين الأوساط الشعبية التونسية تكونت حكومة السبسي من (22) وزيرا و(9) كتاب والتي حاولت بدورها تهدئة الاوضاع وطمأنة الرأي العام التونسي بتحقيق أهداف الثورة من خلال الآتي: اجراء انتخابات مجلس تأسيسي على ان تكون مهمته الأساس صياغة دستور جديد للبلاد بعدها يتم التحضير الى الانتخابات البرلمانية والرئاسية ، حل مجلسي النواب والمستشارين، حل حزب التجمع الدستوري الحاكم بأمر قضائي وتصفية ممتلكاته وأمواله، ايقاف العمل بدستور عام (1959) م، الغاء ادارة الأمن السياسي، انشاء هيئة عليا مستقلة تشرف على الانتخابات وسن العفو التشريعي العام عن رموز المعارضة المقيمين والمنفيين[10].

واقر رئيس الجمهورية المؤقت في خطابه يوم(3) اذار (2011)م، أي قبل نهاية الـ (60) يوما المنصوص عليها بالفصل (57) بحصول اتفاق وطني حول الذهاب لانتخاب مجلس وطني تأسيسي وتعزز

(8) حاتم عبد الكريم الصالحي، الاحـزاب والـحـركـات الاسلامية ودورهـا فـي الانظمة السياسية العربية بعد تغييرات عـام 2011 تونس انموذجا، دار امجد للنشر والتوزيع،عمان،ط2021،1،ص186.

(9) اميرة عبد الرازق، النظام السياسي بين التوجه العلماني وحركات الاسلام السياسي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص 184.

(*)الباجي قايد السبسي :هوالوزير الأول المؤقت من (27 شباط الى 26 كانون الاول /2011)م، وهو محام وسياسي تولى عدة مسؤوليات مهمة في الدولة التونسية منذ أوائل الاستقلال إلى سنة (1994) ، نشأ قائد السبسي في كنف عائلة قريبة من البايات الحسينيين ، ودرس في كلية الحقوق بباريس التي تخرج منها ليمتهن المحاماة منذ(1952) م،سياسيا انتمى الباجي الى الحزب الحر الدستوري الجديد ، وعمل بعد الاستقلال مستشار الزعيم الحبيب بورقيبة ثم مدير إدارة بوزارة الداخلية ، وعين عام (1963)م، على راسي إدارة الأمن الوطني بعد إقالة إدريس قيقة على خلفية المحاولة الانقلابية التي كشف عنها في نهاية ديسمبر (1962)م ، وعـام (1965) م، عين وزيـرا للداخلية بعد وفـاة الطيب المهيري ، وتولى وزارة الدفاع في عام (1969)م، وفـي(1981)م، عن وزيـرا للخارجية ومن ثم تم تعيينه من قبل بن علي عضوا بالمجلس الدستوري ، ثم انتخب في مجلس النواب عام (1989)م، وتولى رئاسة المجلس بين(1990 و 1991)، وظل عضوا باللجنة المركزية للتجمع الى سنة(2001) .للمزيد ينظر:الطاهر بن يوسف،محمد المختار القلالي،الثورة المضادة للثورة في تونس (الباجي قايد السبسي نموذجا)،مطبعة فن للطباعة،تونس،ط1، 2012،ص ص 57-60.

(10) حـاتـم عـبـد الـكـريـم الـصـالـحـي،الاحـزاب والحركات الاسـلامـيـة ودورهـا فـي الانظمة السياسية العربية بعد تغييرات عـام 2011تـونـس انموذجا،مصدر سابق،ص 188.

هذا التوجه بالتنصيص الوارد بالتنظيم المؤقت للسلطات العمومية الصادر في (23) اذار(2011)م، عندما أكد في ديباجته على أن الوضع الحالي للدولة بعد الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية لم يعد يسمح بالسير العادي للسلطات العمومية كما صار من المتعذر التطبيق الكامل لأحكام الدستور[11]، ويعد مرسوم (23) اذار (2011) م، المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات الضربة القاسمة التي أوقفت العمل بدستور حزيران (1959)م، حين نص في فصله (2)على الآتي (تحل بمقتضى هذا المرسوم المجالس التالية: مجلس النواب مجلس المستشارين المجلس الاقتصادي والاجتماعي،المجلس الدستوري)، ورغم القطع مع المؤسسات الدستورية المنصوص عليها في دستور حزيران(1959) م، فقد تم الاعتماد على الفصلين (57 و 28) منه لإسناد الوظيفة التشريعية إلى رئيس جمهورية الموقت يمارسها بمقتضى المراسيم، كما تم الإبقاء على بقية المؤسسات الدستورية مثل المحكمة الإداريـة ودائـرة المحاسبات والسلطة القضائية والجماعات المحلية [12].

(11) مسعود الرمضاني،الدستور التونسي وصعوبة التطبيق،في مجموعة مؤلفين،تونس الانتقال الديمقراطي العسير،مركز القاهرة لـلـدراسـات حـقـوق الانـسـان ،تونس،ط1، 2017،ص 27

ما يلاحظ ان خلال كامل مراحل نقل السلطة في المرحلة الانتقالية تم الاعتماد فيها على الشرعية العقلانية التي تحدث عنها ماكس فيبر حيث استمدت السلطة شرعيتها من القواعد القانونية، لكن الإشكال الذي يطرح نفسه بشدة هنا حسب الباحث التونسي (منعم برهومي) هو هل ان تلك النصوص القانونية المؤقتة هي امتداد للشرعية الثورية وتعبر عنها أم لا ؟ وكانت الإجابة على أن السلطة السياسية القائمة في وقتها لم تستمد مصدرها وشرعيتها من الثورة وإنما من دستور(1959)م، وأن المرسوم الانتقالي (التنظيم المؤقت للسلط العمومية) ل (23) اذار (2011)م، الذي بمقتضاه أصبحت كل السلطات تمارس من طرف رئيس الجمهورية المؤقت، قد وقع تبرير ذلك بطبيعة المرحلة التي تمر بها تونس، ليكون النظام التونسي من خلال ذلك المرسوم الانتقالي شبيه بما عبر عنه الفيلسوف أرسطو بـ(ديكتاتورية خلاص وطني) وهذا الصنف يتمتع بطابعه المؤقت وتمتعه بالتأييد الشعبي ويتميز بالعمل من أجل الصالح العام لا من أجل المصالح الشخصية [13].

(12) المصدر نفسه،ص ص27-28.

(13) د .بن عمراوي عبد الدين، تعثر الإصـلاح السياسي وعسر الانتقال إلـى الـدولـة الحديثة في تجارب ما بعد الـحـراك : الدول المغاربية (تونس- الجزائر - المغرب) أنـمـوذجـا، مجلة الباحث في العلوم القانونية و السياسية ، كلية الحقوق ، جامعة محمد الشريف ، العدد الأول ، 2019،ص 200.

المحور الثالث / مرحلة التأسيس واليات النشوء

اتجهت تونس منذ البداية إلى تشكيل عدد من المؤسسات للمساهمة في إدارة المرحلة الانتقالية والحفاظ على الثورة ومكتسباتها، فكان تشكيل لجنة الإصلاح السياسي التي ضمت خبراء ومتخصصين في مختلف المجالات، كما شكل مجلس لحماية الثورة، وكان حصيلة دمج المجلسين أن تشكلت (الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي)[14]، وقد أسست هذه الهيئة يوم (18) شباط (2011)م، بمقتضى مرسوم رئاسي، نتيجة لاندماج المجلس الوطني لحماية الثورة التونسية الذي تشكل كليا خارج الأطر الرسمية وضم أحزابا سياسية ومنظمات وطنية وشخصيات عامة وسعى للحصول على موافقة رئاسة الدولة في محاولة لاعتماده الإطار الرسمي لتحقيق أهداف الثورة وإدارة المرحلة الانتقالية[15]، ويعد انشاء هذه الهيئة في تلك المدة التي شهدت ارباكاً في عملية نقل السلطة بعد شغور منصب رئيس الجمهورية وحلاً للإشكال الذي طرحه تفويض مجلس النواب ومجلس المستشارين صلاحيتهما التشريعية لفائدة رئيس الجمهورية المؤقت وما سببه من غياب توازن المشهد السياسي واساساً على مستوى العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فضلاً عن عدم وضوح الرؤية السياسية حول الخطوط العريضة لمرحلة الانتقال الديمقراطي، بمثابة المخرج التوافقي لتتحول بذلك هذه الهيئة الى احدى ابرز المؤسسات السياسية المستحدثة في المرحلة الانتقالية التونسية ونجحت الهيئة في الجمع بين المشروعية الثورية والشرعية الدستورية على الرغم من الجدل الذي رافق اشغالها وتركيبتها وموازين القوى داخلها، ومثلت التركيبة الفكرية والايديولوجية المتنوعة لمكوناتها اطارا جامعا حضر فيه التوافق بين مشاريع سياسية مختلفة الى حد التناقض فيما بينها وهو ما كشفته مداولاتها التي لم تخل من تشنجات وشد وجذب توافق فرضته اللحظة التاريخية والاحراج السياسي التي وجدت النخبة التونسية نفسها اثر ثورة رفعت شعارات اجتماعية وسياسية الا انها كانت تحتاج الى صياغة جماعية لمشروعها السياسي من مؤسسات وقوانين تضمن تواصل الدولة[16]، ولبيان

(14) احمد يوسف احمد ،نيفين مسعد ،حال الامة العربية 2011-2012معضلات التغيير وافاقه ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،ط1، 2013، ص125.

(15)هاني سليماني، التوافق السياسي في تونس محطات ومطبات،المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات،الدوحة،2017،ص1.

(16) المصدر نفسه ، ص ص2-3.

اختصاصات الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي، فقد اصدرت الهيئة خلال الاشهر الثمانية الاولى من عملها عددا من مشاريع المراسيم والقوانين لتنظيم الحياة السياسية والعامة ابرزها المرسوم(27) في (18) نيسان لسنة (2011)م، والتي نشأت بمقتضاه الهيئة العليا المستقلة للانتخابات واوكلت اليها مهمة الاشراف على العملية الانتخابية وتضمن المرسوم (14) فصلاً توضح فيها هيكلة الهيئة المذكورة وشرط الانتماء اليها وتركيبتها وترتيب عملها[17].

وقد مثلت هذه الهيئة خطوة نحو تفكيك مكونات النظام السابق واستبدالها في اتجاه بناء مؤسسات ديمقراطية جديدة طبق اليات خاصة تستجيب إلى منطلق الثورة وغاياتها، وذلك من خلال التصدي إلى إشكاليات المرحلة الانتقالية، باستعمال آلية التوافق بدل من الطابع التنافسي والتنازعي خاصة وأنها كانت مكونة من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومن شخصيات وطنية واعتبارية ومن ممثلين عن الجهات ولذلك فقد تم التنصيص صلب المرسوم المحدث اللهيئة العليا على «أنها تتخذ قراراتها بالتوافق وان تعذر بالأغلبية» [18].

اسهمت خلال المرحلة الأولى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة من وضع قانون انتخاب لهيئة مدنية تشرف على الانتخابات المقررة في تشرين الاول عام (2011) م، مع التركيز على فترة سنة واحدة لصوغ دستور جديد، وقد تم اصدار قانون الانتخاب الذي يقوم على نمط اقتراع بالقوائم المغلقة، والتمثيل النسبي مع اكبر البقايا، فضلاً عن التناصف العمودي بين الرجال والنساء في القوائم الانتخابية، فضلاً عن اقصاء المشرفين على التجمع الدستوري الديمقراطي من المشاركة في انتخابات تشرين الاول عام (2011)م، بموجب الفصل (15) من القانون الانتخابي فكانت الهيئة بمثابة برلمان ثوري انتقالي من خلال حرصها على اصدار أهم التشريعات، ولقد صدرت في هذه الفترة أهم المراسيم المعلمة الحياة العامة ما بعد الثورة مثل المرسوم عدد (87) المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية والمرسوم عدد (24) المتعلق بتنظيم الجمعيات، والمرسوم عدد(15) المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر، والمرسوم عدد(116) المتعلق بحرية

(17) عبد الواحد المكني، المسار الانتخابي في الانتقال الديمقراطي بتونس، دار محمد علي للنشر والتوزيع، تونس،ط1، 2012، ص ص 13-14

(18) مسعود الرمضاني ،الدستور التونسي وصعوبة التطبيق،في مجموعة مؤلفين،تونس الانتقال الديمقراطي العسير،مصدر سبق ذكره،ص ص29-30.

الاتصال السمعي البصري، والمرسوم عدد (29) المؤرخ في (10) ايار، عام (2011)م، والمتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي والذي يمثل مضمون المرحلة الثالثة[19].

كذلك تم تشكيل اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة بعد (17) كانون الاول(2010) م، الى غاية انتهاء عملها، واستنادا إلى التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق التي أنشأتها الحكومة الانتقالية الأول، الذي صدر يوم(4) أيار (2012)، خلقت الاحتجاجات الشعبية (132) قتيلا و(1452) جريحا في الفترة المتراوحة بين(17) كانون الاول(2010)م، و(14) كانون الثاني (2011) م، كما قال التقرير إن معظم هذه الإصابات كانت ناتجة عن إطلاق النار، وأن (345) شخصا أصيبوا بجروح بليغة بسبب الإصابة برصاص الشرطة، وهو ما تسبب في بتر أطرافهم أو في إعاقات جسدية أخرى، كما تم تشكيل اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفسادة[20] والتي قدمت تقريرا نهائيا أفادت فيه أنها درست (5) آلاف ملف وأحالت (300) ملف على القضاء لاعتقادها أنها تحمل شبهة الفساد، كما صادرت الحكومات بعد الثورة أملاك الرئيس المخلوع وعائلته وعائلة زوجته، وكلفت هيئة بالتدقيق في مصادر ثروات العائلتين وعدد من السياسيين ورجال الأعمال الذين استفادوا من علاقاتهم بالرئيس لتحصيل ثروات بطرق غير قانونية وبالاعتداء على الأملاك والأموال العامة والخاصة، وقد وضعت الأملاك المصادرة تحت إشراف القضاء ليديرها إلى حين البت النهائي في وضعيتها القانونية[21].

تم تشكيل اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة بعد (17) كانون الاول(2010)م

وقد صادق مجلس الوزراء في (18) آذار عام (2011)م، على حل المجالس الاربعة (مجلس النواب ومجلس المستشارين والمجلس الدستوري والمجلس الاجتماعي والاقتصادي) التي كان يسيطر عليها انصار الحزب الحاكم سابقاً والتي انتهت عملياً بانهيار حكم (زين العابدين بن علي) وذلك قبل ان يتم تحديد موعد اجراء انتخابات المجلس التأسيسي[22].

وقد عملت حكومة السيسي على تسريع خارطة الطريق المتفق

(19) سامي كعبش ، مصطفى خواص ، دور المسار الانتقالي في ترسيخ دعائم الدولة (دراسة في حالة تونس بعد ثـورة 14 جانفي 2011)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،المجلد 9، العدد 2، 2020 ، ص 409.

(20) سامي كعبش ، مصطفى خواص ، دور المسار الانتقالي في ترسيخ دعائم الدولة (دراسة في حالة تونس بعد ثـورة 14 جانفي 2011)،مصدر سلق ذكره، ص409.

(21)احـمـد كـرعـود،تـونـس ثـورة الحرية والـكـرامـة ،في مجموعة مؤلفين ،الـربـيـع العربي ثـورات الـخـلاص من الاستبداد دراسـة حالات،شرق الكتاب،بيروت،ط1، 2013،ص ص 45-46.

(22) هيفاء احـمـد محمد، المرحلة الانتقالية وتحدياتها في ظل وصول الاسلاميين للسلطة في تونس مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد(17) المجلد(6) صـادرة من جامعة الكوفة ،كلية القانون، 2013،ص 84.

عليها بين مختلف القوى السياسية التونسية والخروج من المرحلة الانتقالية وعلى راسها انتخابات المجلس التأسيسي للانتقال إلى الشرعية الديمقراطية وبالفعل نجحت هذه الحكومة بعملية الانتقال الديمقراطي التونسي واجريت الانتخابات التشريعة في (23) تشرين الأول (2011) م، وبعد الانتخابات في يوم (23) آذار(2011) م اصدر قانون تنظيم السلطات إذ عد بمثابة دستور موقت ببين تنظيم المؤسسات في تونس الى حين وضع دستور جديد في البلاد [23].

المحور الرابع/ نتائج عملية التغيير السياسي

ان فكرة انشاء المجلس الوطني التأسيسي، كانت نتيجة رفض الشعب التونسي اصلاحات النظام السابق، بقدر ما يرغب في تحقيق شرعية جديدة، كما ان الحكومة المؤقتة طرحت بإجراء انتخابات رئاسية في غضون شهرين كما ينص دستور الجمهورية التونسية لعام (1959) م، لكن هذا الطرح لم ينل قبول القوى الثورية التونسية مما اسهم في انتخاب مجلس تأسيسي وظيفته الرئيسة كتابة الدستور الجديد، اذ ان تلك القوى ترى ان الدستور الجديد لا يمكن ان يكتب في الخفاء على يد لجنة خبراء تعينها السلطة، بل يجب ان يوضع من قبل لجنة تأسيسية منتخبة ديمقراطياً على ان يتم التصويت على الدستور خلال ستة اشهر او حتى عام واحد من انتخاب المجلس التأسيسي [24].

ولغرض اجراء الانتخابات، تم اصدار المرسوم (35) لسنة (٢٠١١) م، في آيار من العام نفسه ، وهو الذي حدد النظام الانتخابي للمجلس التأسيسي، وحدد طريقة الاقتراع وتوزيع المقاعد على الدوائر أعضاء المجلس الوطني التأسيسي على قاعدة نائب لكل (60) ألف ساكن، واعتمد التصويت على القوائم في دورة واحدة، لتوزع المقاعد على مستوى الدوائر على أساس التمثيل النسبي، مع الأخذ بأكبر البقايا، وعد المرسوم كل ولاية أو محافظة دائرة أو دوائر عدة، على أن لا يتجاوز عدد المقاعد المخصص لكل دائرة عشرة مقاعد، ويسند مقعدان إضافيان للولايات التي يقل عدد سكانها عن (٢٧٠) ألف ساكن، وعدد مقاعد المجلس التأسيسي بـ (٢١٧) مقعدا، موزعة على(33) دائرة ،(٢٧) منها في تونس، وستة خارجها، وقسمت ثلاث دوائر تونسية (تونس ونابل وصفاقس) إلى دائرتين لكل منها ، لكبرها

(23) حاتم عبد الكريم الصالحي،الاحزاب والحركات الاسلامية ودورها في الانظمة السياسية العربية بعد تغييرات عام 2011تونس انموذجا،مصدر سبق ذكره،ص ص 186-188.

(24) أميرة عبد الرازق، النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني وحركات الإسلام السياسي، منشورات مكتبة المعارف، القاهرة، 2015، ص 184.

، وخصص النظام الانتخابي تمثيلاً للمرأة وللشباب في كل دائرة انتخابية، ولكن من خلال تركيبة القوائم الانتخابية أجريت انتخابات المجلس التأسيسي التونسي وفق نظام القائمة النسبية في إطار دوائر انتخابية، ولم يتعامل مع الدولة بوصفها وحدة انتخابية واحدة، كما يقر النظام النسبي البسيط[25].

شهدت تونس بعد رحيل (زين العابدين بن علي) تعددا سياسيا كثيفا برز من خلال التحضير لانتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ (23) اكتوبر (2011)م ، حيث تشكلت(1500) قائمة حزبية عبر(10) آلاف مترشح اضافة الى (100) حزب سياسي تنافسوا على (217) مقعد و أفرزت الانتخابات خريطة سياسية متباينة في البرامج والمواقف كلها لصالح التيار الإسلامي المبعد عن المعادلة السياسية منذ التسعينات على الشكل التالي : حصلت النهضة على (89) مقعدا من أصل (217) ، يتبعها المؤتمر من أجل الجمهورية (29) مقعدا ثم العريضة الشعبية (26) مقعدا ثم التكتل من اجل العمل والحريات (20) مقعدا، لتبادر النهضة بتشكيل تحالف ثلاثي لعدم حصولها على الأغلبية المطلقة اي (109) مقعدا، وبذلك قادت مفاوضات مع حزب المؤتمر من اجل الجمهورية لزعيمه (المنصف المرزوقي)، وحزب التكتل من اجل العمل والحريات ممثلا في شخص(مصطفي بن جعفر) من أجل تشكيل حلف سياسي اسلامي علماني اطلق عليه اسم (الترويكا)[*]، بأغلبية برلمانية مستقرة كللت بالتصويت على الدستور الصغير المصادق عليه في كانون الاول (2011) م، وتضم الترويكا الأحزاب التي أدارت الحكم في تونس بداية من (16) كانون الاول (2011) م، وهم كل من حزب الهضبة الاسلامي ، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، فضلاً عن حزب التكتل من اجل العمل والحريات، وشكل هذا التحالف بين الاسلاميين والعلمانيين ما مجمله (138) مقعدا في المجلس التأسيسي تحصلوا على ثقة (154) نائبا لإدارة المرحلة الانتقالية في(2011)م [26].

مثل انتخاب المجلس التأسيسي خطوة كبيرة باتجاه طي صفحة الماضي وإرساء قواعد النظام السياسي الجديد، إذ بموجب هذه الانتخابات قامت أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة تتمتع

(25) مهند مصطفى، النظم الانتخابية واثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي حالتا مصروتونس، المؤتمر العربي الثالث للعلوم الاجتماعية والسياسية 2013،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2013،الدوحة،ص29.

(*) الترويكا : هي كلمة ذات أصل روسي وتعني العربة التي تجرها ثلاثة خيول وتعني عالميا الهيئة أو اللجنة التي تتكون من ثلاثة اشخاص أو ثلاث جهات، وقد استخدم المصطلح عام (1960) على الخطة التي اقترحها الاتحاد السوفيتي وهي ان يتولى رئاسة الأمم المتحدة ثلاثة اشخاص في منصب السكرتير العام بدل الواحد وعلى اثر ذلك فان المصطلح هذا أخذ يطلق على اي شركة أو هيئة أو مؤسسة تتكون من ثلاث مسؤولين.ينظر:حاتم عبد الكريم الصالحي،الاحزاب السياسية والحركات الاسلامية في الانظمة السياسية العربية بعد تغييرات عام 2011(تونس انموذجا)، مصدر سبق ذكره ،ص ص 198-199 .

(26) سامي كعبش ، مصطفى خواص ، دور المسار الانتقالي في ترسيخ دعائم الدولة (دراسة في حالة تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،المجلد 9، العدد 2، 2020 ، ص410.

بصلاحيات تأسيسية وتشريعية، وإذا كانت أول صلاحية للمجلس التأسيسي هي كتابة الدستور فإن اولى مهامه تمثلت في انتخاب رئيس للجمهورية يتولى بدوره تسمية رئيس الحكومة، ومع تشكيل أول حكومة تونسية بعد الثورة منبثقة من خيار الشعب، اكتملت الأركان الأساسية للنظام السياسي الانتقالي في إطار من الشرعية الانتخابية التي افتقدتها حكومتي الغنوشي والسبسي وبذلك دخلت تونس في مرحلة جديدة في تاريخها السياسي المعاصر وتجاوزت كثيرا من التعقيدات السياسية والقانونية [27].

أصدر رئيس الجمهورية التونسية المؤقت أمرا رئاسيا يوم (١٤) تشرين الثاني (٢٠١١)م، لدعوة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي لحضور جلسته الافتتاحية العامة، وتضمن الأمر الرئاسي ترتيبات الجلسة الافتتاحية التي احتلت يوم (٢٢) تشرين الثاني (٢٠١١)، أي بعد أسبوع من الإعلان النهائي عن نتائج الانتخابات، ورأت لجنة الخبراء المنبثقة عن هيئة حماية أهداف الثورة ضرورة إعداد مسودات نصوص النظام الداخلي لسير المجلس الوطني التأسيسي وتنظيم سير الجلسة الافتتاحية الذي يشمل طرق انتخاب الرئيس ونائبيه بين الأكبر والأصغر سنا، فضلاً عن أداء القسم وتلاوة أسماء الأعضاء رسميا وتحديد اللجان، وخاصة لجنتي النظام الداخلي ولجنة التنظيم الوقتي للسلطات العمومية، ثم انتخاب رئيس للمجلس، وانتهاء مهام الحكومة الانتقالية برئاسة (الباجي قايد السبسي) مع أول اجتماع للمجلس وتقديم استقالتها لرئيس الجمهورية المؤقت مع استمرار تصريف الأعمال إلى حين استلام السلطات الجديدة مهامها بما يضمن انطلاقة سليمة لعمل المجلس و(تعبيد أولى المسالك الصحيحة) للانتقال الديمقراطي الذي يريده الشعب في الوقت الذي يشرع فيه المجلس في اختيار رئيس مؤقت للجمهورية وتعيين الحكومة [28].

قانون «تنظيم السلطة المؤقت» الذي أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الحكومة على حساب رئيس الجمهورية

وكانت أولى أعمال المجلس صياغة قانونه الداخلي واصدار قانون «تنظيم السلطة المؤقت» الذي أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الحكومة على حساب رئيس الجمهورية، وأعطى صلاحيات تأسيسية (بما في ذلك تشكيل مجلس

(27) عائشة عباش،التحول الديمقرايطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم (الفرص والتحديات)، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد3، 2014، ص 58-59.

(28) د.عبد اللطيف الحناشي،انتخاب المجلس الوطني التاسيسي التونسي(الاطار ،المسار والنتائج)،المركز العربي لابحاث ودراسة السياسات،الدوحة،2012،ص3.

القضاء الأعلى) للمجلس دون أن يحدد المدة التي ستستغرقها صياغة الدستور ولا تاريخ الجزاء الانتخابات الخاصة بالسلطتين التشريعية والتنفيدية الجديدين على أساس الدستور الجديد، بذلك يكون المجلس الوطني التأسيسي قد احتكر سلطات واسعة في ظل خسران احزاب الترويكا الحاكمة على اغلبية الاصوات[29].

وفي(23) تشرين الأول من عام(2011)م، تم تشكيل الحكومة، وقد شهدت هذه المرحلة ازمات سياسية وصلت الى حد الاغتيالات السياسية والتي اتهمت فيها الجماعات السلفية، فقد اغتيل الزعيم اليساري (شكري بلعيد) وتم على اثرها تعيين وزير الداخلية في الحكومة نفسها والقيادي في حركة النهضة، (علي العريض) رئيسا للحكومة وتخلت الترويكا عن الوزارات السيادية مثل وزارة الداخلية والدفاع والخارجية والعدل بعد ان تم التركيز على ضرورة تسليم السلطة الى حكومة كفاءات[30]، وفي محاولة لاسترضاء المعارضة تم تحييد وزارات الدفاع والخارجية والعدل والداخلية على شاكلة ما حدث في ليبيا، وتعهد (علي العريض) الانتخابات التشريعية بحد أقصى في تشرين الثاني (٢٠١٣)م، وهذا يزيد عاماً كاملاً على المدة التي كانت مقررة للانتهاء من وضع الدستور وإجراء الانتخابات، إلا ان الاغتيال السياسي عاد مرة ثانية وكأنه استجابة لتنفيذ اجندة المعارضة فقد اغتيل (محمد الابراهيمي) الذي يشغل منصب الامين العام لحركة الشعب ذات التوجه القومي الناصري في (25) تموز (2013) م[31].

أعلن عن تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني يوم (٢٦) تموز (٢٠١٣) م، وذلك إثر اغتيال عضو المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي محمد براهمي (٢٥) تموز (٢٠١٣)م، وتكونت الجبهة من عدد من الأحزاب السياسية المعارضة وفي صدارتها حركة نداء تونس، والجبهة الشعبية، وعدد من الأحزاب الاشتراكية والليبرالية، والتحق بها الاتحاد من أجل تونس، وضمت إليها حركة تمرد السياسية وست عشرة منظمة مدنية وحقوقية، وعبرت الجبهة في بيانها التأسيسي عن سعيها لتحقيق عدة أهداف من بينها تشكيل الهيئة الوطنية للإنقاذ الوطني الممثلة للأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني

(29) احمد كرعود،تونس ثورة الحرية والكرامة ،في مجموعة مؤلفين ،الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات،شرق الكتاب،بيروت،ط1، 2013،ص47.

(30) عادل الثبتي، تونس2011-2014(ثورة تبحث عن تحقيق اهدافها)، مجلة رؤية تركية، مركز ستا للدراسات والابحاث، العدد (1)،المجلد(3)، السنة الثالثة،2014، ص ص30-31.

(31) احمد يوسف احمد ،نيفين مسعد ،حال الامة العربية 2012-2013مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2013،ص ص155-156.

التي تتولى، بالاستعانة بخبراء القانون الدستوري، استكمال صوغ الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة العدد لا تترشح في الانتخابات المقبلة، ترأسها شخصية وطنية مستقلة تكون محل وفاق، وتتخذ ضمن برنامجها جملة من الإجـراءات الاستعجالية (الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية)، وتعد لانتخابات ديمقراطية نزيهة وشفافة، ودعت جبهة الإنقاذ الوطني إلى تنظيم التظاهرات والاعتصامات السلمية في مقار السلطة المحلية والجهوية لغرض حل المجلس التأسيسي وجميع السلط المنبثقة عنه، من ذلك الحكومة ومؤسسة الرئاسة، واستغلت جبهة الإنقاذ الوطني الوضع المحلي والإقليمي لتكسب مزيدا من الأنصار[32]،حيث أن ما حدث في مصر في (٣٠) حزيران(٣) تموز (٢٠١٣) م، كان له صداه في تونس على المستويين السياسي والشعبي، فسياسيا انقسمت الأحراب بين مؤيد لما حدث ومعارض له، وشعبياً ظهرت (حركة تمرد) تونسية على غرار «حركة تمرد» المصرية، وإن كانت لم تطالب بإسقاط الرئيس، بل بسحب الثقة من المجلس التأسيسي وكل السلطات المنبثقة منه، وبحثاً عن مخرج من هذه الأزمة، بادرت أربع من منظمات المجتمع المدني (الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وعمادة المحامين) بطرح خارطة طريق مكونة من ثلاثة بنود هي: تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة (غير حزبية) تتولى إدارة شؤون البلاد خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية، وإقرار مشروع الدستور، وتشكيل هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، بحيث يعقب ذلك تحديد موعد الانتخابات، وقد أجرت المنظمات المدنية الأربع مشاورات مع الفرقاء السياسيين بشأن خارطة الطريق المفترحة، ووافقوا عليها، وانخرطوا في حوار وطني جاد أفضى في النهاية إلى تنفيذ بنودها، حيث استقالت حكومة على العريض، وتم تشكيل حكومة كفاءات مستقلة برئاسة مهدي جمعة، الذي شغل منصب وزير الصناعة في حكومة العريض وفي(٢٨) كانون الثاني (٢٠١٤) حصلت الحكومة الجديدة على ثقة المجلس الوطني التأسيسي،

(32) انور الجمعاوي،المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحوالتوافق،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،الدوحة ،2014،ص ص 5-6.

وأكد «جمعة» أن اولويات حكومته تتمثل بـ: استكمال استحقاقات المرحلة الانتقالية بتهيئة البلاد لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية تزيهة، وتعزيز الأمن من خلال التصدي بفاعلية للعنف والإرهاب والجريمة، ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وفي(8) كانون الثاني(٢٠١٤)م، انتحب المجلس الوطني التأسيسي أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، المنوط بها مهمة الإشراف على الانتخابات الراسية والبرلمانية) كما تم تسريع عملية وضع الدستور الجديد بعد أن ضلت تراوح لأشهر بين المد والجزر، وفي (٢٦) كانون الثاني (٢٠١٤)م، صادق المجلس الوطني التأسيسي على الدستور كاملا باغلبية كاسحة، حيت وافق عليه (٢٠٠) نائبا من اجمالي عدد اعضاء المجلس البالغ عددهم (٢١٦) نائباً [33].

الخاتمة

ان عملية التغيير السياسي في (تونس) جاءت على اثر تآكل وفقدان شرعية نظام الحكم ومن ثم نجاح الجماهير الثائرة والساخطة في الاستمرار والتمسك بمطالبها والتي تتوجت بتخلي السلطة الحاكمة عن الحكم والرضوخ لرغبة الجماهير بعد حقبة من الحكم الاستبدادي الشمولي، وقد عانت تونس كثيرا من المشاكل، والتي من بينها سعي أطراف الى تحويل معركة البناء في المرحلة الانتقالية الى معركة صراع هويات وتناحر داخلي، والذي بدوره يعطل مسيرة التحول الديمقراطي لأنها ترى فيه تهديدا لمصالحها وإيذانا بإمكانية مساءلتها ومحاسبتها، لذا فهي تجد في تغذية الأزمات ضرورة ، وهو ما شكل تحديات واجهتها المرحلة الانتقالية، الا انه بالمقارنة مع المسارات الانتقالية التي سلكتها بقية بلدان (الربيع العربي) ، تبدو (تونس) وكأنها قطعت الأشواط الأكثر تعقيدا وذلك من خلال اتباعها السياق الدستوري ولجوئها الى الشرعية الدستورية لتشكيل الحكومة الانتقالية ومن ثم اللجوء الى انشاء مجلس تاسيسي قائم على شرعية الانتخاب وتشكيل لجنة لغرض كتابة الدستور، والتي افرزت رافدا جديدا للممارسة السياسية القائم على ترسيخ المأسسة للحيلولة دون انتكاسة المسار الديمقراطي الجديد، فان انشاء الهيئات المستقلة كثفت دون شك المكاسب المتعلقة بمؤشرات الرقابة والمساءلة والشفافية، فالهيئة العليا المستقلة للانتخابات أشرفت على

(33) علي الدين هلال ، حال الامة العربية 2013-2014مراجعات ما بعد التغيير،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2014 ص ص178-180.

تنظيم العمليات الانتخابية التي كانت لاول مرة خارج اشراف وزارة الداخلية ولم تشهد الانتخابات سواء التشريعية ام الرئاسية أي تحفظات على العملية الانتخابية.

قائمة المصادر

اولاً : الوثائق والتقارير:

1. الدستور التونسي لعام (1959).
2. مهند مصطفى، النظم الانتخابية واثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطيحالتا مصر وتونس، المؤتمرالعربي الثالث للعلوم الاجتماعية والسياسية 2013،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2013،الدوحة.

ثانياً : الكتب العربية والمترجمة :

1. الطاهر بن يوسف،محمد المختار القلالي،الثورة المضادة للثورة في تونس (الباجي قايد السبسي نموذجا)،مطبعة فن للطباعة،تونس،ط1، 2012.
2. احمد يوسف احمد ،نيفين مسعد ،حال الامة العربية 2011-2012معضلات التغيير وافاقه ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،ط1، 2013.
3. احمد كرعود،تونس ثورة الحرية والكرامة ،في مجموعة مؤلفين ،الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات،شرق الكتاب،بيروت،ط1، 2013.
4. أميرة عبد الرازق، النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني وحركات الإسلام السياسي، منشورات مكتبة المعارف، القاهرة، 2015.
5. احمد يوسف احمد ،نيفين مسعد ،حال الامة العربية 2012-2013مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2013.
6. انور الجمعاوي،المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحوالتوافق،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،الدوحة ،2014.
7. حاتم عبد الكريم الصالحي،الاحزاب والحركات الاسلامية ودورها في الانظمة السياسية العربية بعد تغييرات عام 2011تونس انموذجا،دار امجد للنشر والتوزيع،عمان،ط1، 2021.
8. خالد عبيدات،في مجموعة باحثين،ادارة المرحلة الانتقالية مابعد الثورات العربية ،مركز دراسات الشرق الاوسط،عمان، ط1، 2012.
9. سيف عبدالفتاح ،المرحلة الانتقالية قراءة في المشهد المصري،دار البشير للثقافة والعلوم ،مصر، ط1، 2014.
10. عبد الواحد المكني، المسار الانتخابي في الانتقال الديمقراطي بتونس، دار محمد علي للنشر والتوزيع، تونس،ط1، 2012.

11. عبد اللطيف الحناشي،انتخاب المجلس الوطني التاسيسي التونسي(الاطار ،المسار والنتائج)،المركز العربي لابحاث ودراسة السياسات،الدوحة،2012.
21. محمود صالح الكروي، سمر رحيم الخزاعي، تونس انتفاضة التغيير ومعضلات النظام السياسي ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،ط1، 2013.
13. علي الدين هلال ،حال الامة العربية 2013-2014مراجعات ما بعد التغيير،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2014.
14. مسعود الرمضاني، الدستور التونسي وصعوبة التطبيق،في مجموعة مؤلفين،تونس الانتقال الديمقراطي العسير،مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،القاهرة،2017.
15. هاني سليماني،التوافق السياسي في تونس محطات ومطبات،المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات،الدوحة،2017.

ثالثاً :المجلات و الدوريات :

1. اسامة احمد العادلي، مآلات الثورة التونسية من اسقاط بن علي الى انتخاب السبسي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد(2)، المجلد (52)، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، الإسماعيلية، مصر، 2015.
2. بن عمراوي عبد الدين، تعثر الإصلاح السياسي وعسر الانتقال إلى الدولة الحديثة في تجارب ما بعد الحراك : الدول المغاربية (تونس- الجزائر - المغرب) أنموذجا، مجلة الباحث في العلوم القانونية و السياسية ، كلية الحقوق ، جامعة محمد الشريف ، العدد الأول ، 2019.
3. سامي كعبش ، مصطفى خواص ، دور المسار الانتقالي في ترسيخ دعائم الدولة (دراسة في حالة تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ،المجلد 9، العدد 2، 2020.
4. عائشة سالمي، دور النخبة السياسية في ادارة المرحلة الانتقالية (دول مابعد الحراك العربي)،مجلة كلية الاداب والعلوم الاجتماعية ،المجلد18،العدد1، 2021.
5. عائشة عباش، التحول الديمقرايطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم (الفرص والتحديات)، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،العدد 3، 2014.
6. عادل الثبتي، تونس2011-2014 (ثورة تبحث عن تحقيق اهدافها)، مجلة رؤية تركية، مركز ستا للدراسات والابحاث، العدد (1)،المجلد(3)، السنة الثالثة،2014.
7. هيفاء احمد محمد، المرحلة الانتقالية وتحدياتها في ظل وصول الاسلاميين للسلطة في تونس مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد(17) المجلد(6) صادرة من جامعة الكوفة ،كلية القانون، 2013.